استمرار برنامج تخفيض التيسير الكمي

«الوطني»: البنك الفيدرالي الأمريكي يغير سياسته بعد تصاعد المخاطر الجيوسياسية

قال تقرير البنك الوطني عزز الدولار الأمريكي موقفه مقابل معظم العملات الرئيسية في أعقاب المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة وقيام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض مشترياته الشهرية من سندات الدين بمبلغ 10 مليارات دولار استمرارا لبرنامج تخفيض التيسير الكمي الذي كان قد بداه برنانكي الرئيس السابق للمجلس. وقد سجلت العملة الأمريكية مكاسب على حساب اليورو والجنيه الاسترليني بعد تصاعد المخاطر الجيوسياسية حول أزمة شبه جزيرة القرم.

وأضاف بدأ تداول الدولار في مطلع الأسبوع بسعر 1.3914 وسجل مكاسب طفيفة بعد التحسن الكبير الذي كان قد حققه الأسبوع الماضي حين وصل إلى 1.3970 مقابل الدولار الأمريكي ومعوّضا عن خسائره السابقة، وتذبذبت العملة الأوروبية ضمن نطاق ضيّق في منتصف الأسبوع ترقبا لقرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، ووصل إلى 1.3748 وهو أعلى مستوى له حتى ذلك الوقت من الأسبوع قبل أن يهبط بشكل حاد متجاوزا أدنى مستوياته السابقة على أثر قيام مجلس الاحتياطي الفدرالي بتخفيض مشترياته من السندات بـ 10 مليارات دولار شهريا ضمن برنامج التيسير الكمي، ووصلت العملة الأوروبية إلى 1.3749، إلا أنها عادت لتسترد بعض خسائرها يوم الجمعة واقفلت في نهاية الأسبوع عند مستوى 1.3794.

وتابع خسر الجنيه الاسترليني أكثر من 150 نقطة أساس مقابل الدولار الأمريكي خلال الأسبوع، بعد أن كان قد بدأ التداول يوم الإثنين عند مستوى 1.6647، متراجعا إلى أدنى مستوياته منذ خمسة أسابيع مقابل الأمريكية بعد أن أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عن دعمه لطلب شبه جزيرة القرم الانضمام إلى روسيا، بينما رفضت أوكرانيا القبول بهذا التطور، وعمّت الأسواق مشاعر من الخوف وعدم اليقين بشأن المواجهات السياسية في المنطقة الأوروبية. وبعد ذلك استعاد الجنيه بعض خسائره لكنه ما لبث أن هبط بشكل حاد يوم الخميس مقابل الدولار القوي على أثر الإعلان عن قرار مجلس الاحتياطي الفدرالي، وواصل الجنيه الهبوط ليصل إلى 1.6476 قبل أن يقفل عند مستوى 871.64 عند انتهاء التداول يوم الجمعة.

وبين كان الين الياباني أحد أكبر الخاسرين خلال الأسبوع حيث تراجع 100 نقطة أساس مقابل الدولار الأمريكي، بعد أن بدأ الأسبوع عند مستوى 101.36 ين للدولار ثم يتراجع إلى 101.80 على أثر التكهنات حول قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي ويهبط بعد ذلك بشكل حاد ليصل إلى 102.68 وهو أدنى مستوياته خلال الأسبوع مقابل الدولار الأمريكي ويقفل عند مستوى 25.102 في نهاية التداول للأسبوع.

شهد الدولار الأسترالي أول تداولاته للأسبوع بسعر 0.9280 وعزز موقفه تدريجيا مقابل العملة الأمريكية، وحقق مزيدا من المكاسب على حساب الدولار الأمريكي بعد أن تراجعت البنوك الكبرى عن توقعاتها السابقة بقيام البنك الاحتياطي الاسترالي بمزيد من التخفيض لأسعار الفائدة هذه السنة. وقد عكس الدولار الأسترالي اتجاهه السابق على أثر تحسن أسعار الأسهم الروسية بعد الاستفتاء الذي جرى في شبه جزيرة القرم، إلا أنه هبط بشكل حاد مقابل العملة الأمريكية ليصل إلى 0.8993 قبل أن يقفل في نهاية الأسبوع عند مستوى 810.90.

توتر في الأسواق العالمية

هبوط حاد للذهب خلال الأسبوع الماضي

خسر المعدن الأصفر كل ما كان قد حققه من مكاسب خلال الأسبوع السابق، مسجلا أكبر تراجع له منذ ثلاثة أشهر بعد أن أجرى مجلس الاحتياطي الفدرالي تخفيضا جديدا على حجم برنامج التحفيز النقدي للاقتصاد الأمريكي بينما يتوقع اقتصاديون ارتفاع أسعار الفائدة خلال سنة 2015 وتراجع الطلب على الذهب نتيجة لذلك، فقد انخفض الذهب منذ البداية من 1.392.33 دولار إلى 1.320.67 وهو أدنى مستوى له، علما بأن الذهب قد ارتفع هذه السنة بنسبة 12 في المئة نتيجة لارتفاع الطلب على الملاذات الآمنة مع بروز دلائل على تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي واندلاع التوتر السياسي في أوروبا الشرقية.

السوق المفتوحة

واشار التقرير قررت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة تخفيض مشترياتها من السندات بـ 10 مليارات دولار أمريكي لشهر مارس للأسبوع الثالث على التوالي، من 65 مليار دولار إلى 55 مليار دولار اعتبارا من شهر أبريل. وفي هذه الأثناء ابقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة على الأموال الفدرالية بدون تغيير بين «صفر» و 0.25%، وأدخل تغييرا على توجيهاته للفترة القادمة حول الفترة التي سيبقي فيها على أسعار الفائدة للفترات قصيرة الأجل عند مستويات متدنية بشكل استثنائي، و استغنى عن قراره بشان ارتباط سعر الفائدة باجتياز معدل البطالة ما تحت مستوى الـ 6.5%، وأشار إلى أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار مجموعة أكبر من العوامل بدلا من الاسترشاد بشكل رئيسي بمعدل البطالة. إلى ذلك، قال مسؤولون في مجلس الاحتياطي الفدرالي إنهم يتوقعون أن يكون سعر الفائدة المستهدف لديهم 1 في المئة في نهاية سنة 2015 و 2.25 في المئة بعد ذلك بسنة، وهي مستويات أعلى مما كان متوقعا في السابق وذلك بعد أن أدخلوا تعديلات إيجابية على توقعات تحقيق تحسن على صعيد سوق العمل. وجاء في بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أن «اللجنة لا تزال، وبناء على تقييمها لهذه العوامل، ترى أنه من المرجح أن يكون من المناسب الإبقاء على سعر الفائدة المستهدف الحالي للأموال الفدرالية لوقت ليس بالقصير بعد انتهاء تطبيق برنامج شراء الأصول». وردا على سؤال وجّه لها أثناء المؤتمر الصحافي، حول تعريفها لعبارة «لوقت ليس بالقصير» التي وردت في بيان اللجنة، قال رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي، جانيت يلين، انه «فترة تقارب الستة أشهر».

نشاط المصانع

وبين عاد مؤشر مصرف الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا والذي يقيس توقعات الأعمال للفترة القادمة للارتفاع من جديد في شهر مارس، في ما يمكن أن يعني عودة الاقتصاد إلى النمو من جديد بعد الهبوط الحاد بسبب عوامل مرتبطة بالأحوال الجوية الشديدة والتي كانت قد تسببت في هبوط المؤشر ليصل في شهر فبراير إلى أدنى مستوياته منذ سنة، فقد ارتفع المؤشر ليصل على 9.0 نقاط هذا الشهر بعد هبوط إلى ما دون «الصفر» في شهر فبراير وللمرة الأولى منذ ثمانية أشهر. وقد تجاوز أداء المؤشر توقعات الاقتصاديين الذين توقعوا ارتفاع المؤشر إلى مستوى 4.2 نقاط. و الجدير بالذكر أن هذا الأداء الذي يتجاوز التوقعات عوّض عن خسائر المؤشر في الشهر الماضي حيث ارتفع بذلك إلى مستوى 9.4 نقاط التي سجلها في شهر يناير.

المطالبات بالتعويض

وقال ظل عدد الأمريكيين الذي تقدموا بمطالبات بالتعويض عن البطالة الأسبوع الماضي عند أدنى مستوياته منذ أربعة أشهر تقريبا، بينما عاد الإنتاج الصناعي في بعض المناطق للارتفاع من جديد، وارتفعت التوقعات بشأن تعافي الاقتصاد بدرجة تفوق التوقعات في شهر فبراير في وقت بدأت تظهر فيه دلائل على أن معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سوف يرتفع بعد أن تتحسن الأحوال الجوية وتعود درجات الحرارة للارتفاع. وقد ارتفعت المطالبات بالتعويض عن فقدان الوظائف بـ 5.000 مطالبة لتبلغ 320.000 مطالبة، إلا أن هذا الرقم لا يزال أدنى من الـ 327.000 الذي كان متوقعا. ومن المحتمل أن يمهّد تباطؤ عمليات الاستغناء عن العاملين السبيل نحو تحسن عمليات التوظيف، وهو الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي في وقت بدأ معظم تجار التجزئة يستعدون لإطلاق مجموعات الملابس والمعدات الصيفية.

وتراجع مؤشر مشاعر المستثمرين في ألمانيا في شهر فبراير للشهر الثالث على التوالي، الأمر الذي يمكن أن يعتبر دليلا على أن الاقتصاد الألماني بدأ يتأثر بالأزمة الأوكرانية التي باتت تشكل مصدر خطر على أقوى اقتصاديات القارة الأوروبية. وقد انخفض مؤشر المركز الأوروبي للأبحاث الاقتصادية حول ثقة المستثمرين إلى أدنى مستوياته منذ شهر أغسطس الماضي حيث انخفض بأكثر مما كان متوقعا بكثير وهو 52.8 نقطة ليصل على 46.6 نقطة مقارنة بـ 55.7 نقطة في الشهر الماضي. وفي حين أن معدل النمو الاقتصادي في ربع السنة الرابع تجاوز التوقعات، حال تصاعد التوتر حول موقف روسيا من شبه جزيرة القرم، وعدم تحقيق أي تحسن يذكر في اقتصاديات الدول الأخرى في منطقة اليورو، وهي الشريك التجاري الأكبر لألمانيا دون تحقيق الاقتصاد الألماني لناتج أكبر، الأمر الذي يبعث على عدم اليقين إزاء الاقتصاد الأوروبي.

أعداد المطالبين

بقي معدل البطالة في المملكة المتحدة ثابتا خلال الأشهر الثلاثة حتى نهاية يناير، بينما صرّح صناع القرار في بنك إنجلترا المركزي أن ارتفاع الجنيه مقابل الدولار الأمريكي يخلق ضغوطا تحول دون ارتفاع الأسعار. وقد بلغ معدل البطالة 7.2 في المئة وهو المعدل ذاته لربع السنة الأخير من سنة 2013، وصرّح بنك إنجلترا «بأن الجنيه قد ارتفع بنسبة 1.5 في المئة أخرى خلال الشهر ومن المحتمل استمرار هذا الارتفاع التدريجي إذا ظلت التوقعات في المملكة المتحدة مواتية بشكل متزايد في مواجهة الأوضاع لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة المتحدة»، وقالت لجنة السياسة النقدية «إن ارتفاع الجنيه قد أدى إلى تشديد الشروط المالية وأن الجنيه قد يسجل المزيد من الارتفاع مع تزايد قوة الاقتصاد».

بعد استمرار الدوافع القوية التي شهدناها في بداية العام

«ساكسو بنك»: الذهب يشهد مرحلة جيدة بعد أسبوع مضطرب للسلع

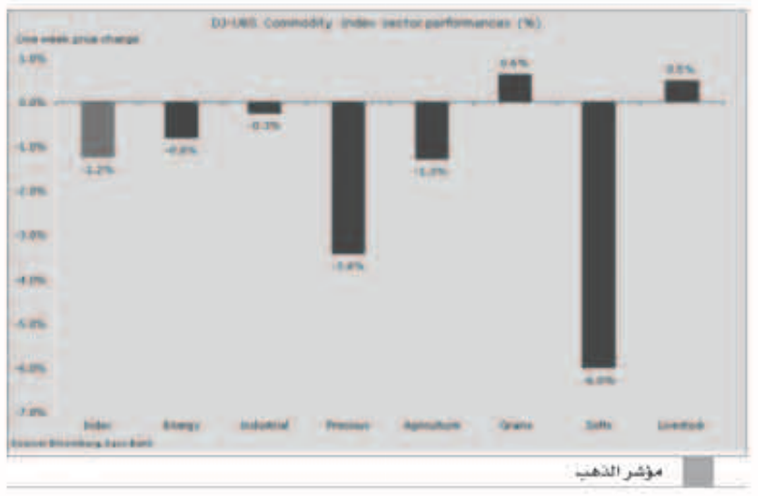

مؤشر الذهب

اسواق العملات

خام برنت يعاني تزامناً مع احتمال انخفاض الطلب الأمريكي بعد قرار احتياطي النفط الإستراتيجي

قال تقرير ساكسو بنك عانت السلع للأسبوع الثاني بعد استمرار الدوافع القوية التي شهدناها في بداية العام في التلاشي حيث انخفضت أسعار النفط إثر تباطؤ الطلب وارتفاع المخزونات بينما شابت المعادن الثمينة حالة من القلق بعد التعليق المتشدد الذي أطلقته رئيسة الاحتياطي الامريكي جانيت يلين تزامناً مع هطول الامطار على مناطق زراعة القهوة في البرازيل وفيتنام ما حدى بالقهوة إلى الدخول في دوامة في حين استمرت التوترات الجيوسياسية بين روسيا والغرب بسبب الوضع الاوكراني في فرض خطر صعود محتمل للعديد من السلع كالذهب والنفط والغاز.

وأضاف التقرير انخفض مؤشر داو جونز-UBS ذو القاعدة العريضة تزامناً مع رزح العديد من القطاعات تحت الضغط الناتج عن المتداولين التكتيكيين مثل صناديق التحوط بعد تخفيضها للمواقف طويلة الأجل ذات المضاربة المرتفعة وسط بيئة غير مؤاتية مقارنة بأسابيع قليلة خلت وبحسب أحدث البيانات، اتسمت صناديق التحوط بتمسكها بنظرة سلبية «موقف قصير الاجل» بسلعة واحدة من العقود المستقبلية للسلع الأمريكية المتداولة وعددها 24 الا وهي النحاس.

وتابع ساهمت كلا من المخاوف المتعلقة باحتمال تصاعد الاضطرابات في منطقة البحر الاسود من جهة بالإضافة إلى الظروف الجافة التي تشهدها منطقة حزام الحبوب في الولايات المتحدة من جهة ثانية في ارتفاع أسعار القمح في شيكاغو لتصل إلى أعلى مستوى لها في 11 شهر قبل دخولها في مرحلة جني الأرباح على خلفية الاخبار التي تفيد باحتمالية هطول الامطار في المنطقة خلال ابريل ويمكن أن يعوض الانتاج القوي المتوقع في أوربا والهند أية خيبة أمل في الولايات المتحدة مما يترك احتمالات المزيد من الارباح محدودة في هذه المرحلة.

هبط النحاس إلى أدنى مستوياته خلال 3.5 سنة قبل التغطية القصيرة حيث ساعد هبوط مؤشرات الطلب بعد الركود الحالي النحاس لتسجيل أول أداء إيجابي له في اربعة أسابيع في حين تواجه الصين، التي تستهلك ما يناهز 50 بالمئة من الانتاج العالمي والتي أثقلتها المخاوف المتعلقة بصحة أسواق الائتمان فيها، التخلي عن مؤشر مدراء المشتريات المصنع خلال شهر مارس في يوم الإثنين مما سيفرض معياراً جديداً لصحة الاقتصاد الحالية وربما يساعد في اخراج النحاس عالي الجودة من معدله بين 2.9 إلى 3.0 دولاراً أمريكيا للباوند بعد مراوحته في هذا المجال لوقت ليس بالقصير.

وبين هبطت عقود قهوة ارابيكا المستقبلية في نيويورك إلى أدنى مستوياتها في يومين منذ 2010 على خلفية التقارير المتعلقة بهطول المطر في البرازيل والتي أثارت بدورها بعض الارباح بعد الانتعاش المستمر الذي أدى في مرحلة واحدة إلى ارتفاع الاسعار 85 بالمئة هذا العام بينما هبطت أسعار العقود المستقبلية في شهر مايو ما دون 1.7 دولار أمريكي للباوند بعد وصولها إلى ما يقارب 2.1 دولار أمريكي هذا الشهر حيث من المتوقع أن تقدم التوقعات التي ترى عجزا عالميا هذا العام بعض الدعم بعد أن أخذت المرحلة الحالية من التسييل طويل الاجل مجراها.

الدعم في الرسوم البيانية

وقال شهد الذهب أسوأ عمليات بيع شرهة في ستة أشهر بعد توقفه بخجل عند عتبة 1.400 دولاراً للأونصة يوم الاثنين على خلفية استفتاء شبه جزيرة القرم في حين انتهت مناقصات الملاذ الآمن بعد التصعيد الخطير الذي تشهده شبه جزيرة القرم بعد الفشل في إقامة الانتخابات حيث أثارت رئيسة الاحتياطي الامريكي جانيت يلين المزيد من الضعف بعد تصريحاتها عقب اجتماع لجنة السوق المفتوحة الامريكية حول الانتاج سيشهد مزيداً من الفوضى أكثر مما يتوقعه السوق.

تباطأ الطلب من الصين بعد انتعاش الذهب وأدى الضعف الذي يشهده الرنمينبي حالياً إلى إضعاف الطلب أكثر مع هبوط سعر تداول XAU9999 في بورصة شنغهاي للذهب بينما شهدت صناديق التحوط مشترين أقوياء خلال أوائل شهر مارس لكن البيانات تشير إلى الآن بشكل رئيسي أن يكون هذا ناتج عن تغطية قصيرة الأجل بسبب معاكسته لعمليات الشراء الجديدة.

واوضح التقرير شهدنا «مرحلة ذهبية» هذا الاسبوع بعد مرور 13 شهرا بالتمام والكمال عندما كتبت مقالتي «مرحلة الموت» الخاصة بالمعلومات القنية حول الذهب ويحدث هذا عندما يكون معدل الحركة الذي يتم تسجيله خلال 50 يوما باتجاه الهبوط «حالة الموت» أو باتجاه الصعود «الحالة الذهبية» خلال 200 يوم حركة ويكمن السبب وراء لفته للانتباه ندارة حدوثه نسبيا واحتمالية تغييره للاتجاه. وبالنتيجة، حصل التوجه على دفعة إلا أن دعم خط الاتجاه عند عتبة 1.322 دولاراً للأونصة ومعدل الحركة خلال 200 يوم عند 1.297 دولاراً للأونصة سيستمر في تقديم المزيد من الدعم بالإضافة إلى أن المرحلة الذهبية مصحوبة باستمرار المخاوف المتعلقة برغبة المتداولين الاوكرانيين قصيري الاجل وطويلي الاجل بشكل خاص في البقاء طويلي الاجل في تداول الذهب في هذه المرحلة.

وانخفض قطاع الطاقة بعد هبوط الغاز الطبيعي إلى أدنى مستوياته في تسعة أسابيع إثر تناقص مستويات المخازن أقل من المتوقع. سيبدأ موسم الضخ السنوي خلال الأسابيع القليلة القادمة ومع وصول المخازن إلى أدنى مستوياتها في 11 سنة، يبدو أن السعر المرتفع نسبيا ضروريا لضمان إعادة بناء قوية للمخازن خلال الاسابيع الست القادمة وانخفض كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط مجدداً بعد ارتفاع مستويات المخازن الامريكية وارتفاع الدولار حيث وجد ارتفاع تدفق النفط الخام المصنع في الولايات المتحدة وكندا طريقه إلى شاطئ الخليج بعد ارتفاع قدرة أنابيب النفط تزامنا مع انخفاض الطلب من المصافي التي تحولت بدورها من الانتاج الشتوي إلى الصيفي منه.

يمكن أن تبدأ عملية إعادة بناء المخزونات في تخفيض الواردات وبالتالي فرض المزيد من الضغط على خام برنت بالنسبة لدوره في المقارنة المعيارية العالمية ما نتج عنه، بالإضافة إلى تناقص المخزونات في كوشينغ والافراج الوشيك عن خمسة ملايين برميل من إحتياطي النفط الاستراتيجي، بعض ضغط البيع القوي نسبياً على خام برنت لصالح خام غرب تكساس الوسيط خلال الاسبوع الماضي.

نتوقع خلال الوقت الراهن ان يجد خام برنت بعض الدعم قبل 105 دولارٌ للبرميل والذي يؤكد المعدل الحالي بين 105 و110 دولارات أمريكية للبرميل بينما احتفظ خام غرب تكساس الوسيط بكونه أكثر الاثنين تلقيا للدعم مع الأخذ بالاعتبار احتمالية استمرار تضيق الفجوة مع خام برنت.

تشكل محفزاً لنشاط الأسهم خلال الفترة المقبلة

22.5 مليار درهم توزيعات أرباح نقدية لـ 66 شركة في أسواق المال المحلية

مستثمر يتابع شاشة تداولات سوق أبوظبي

بلغ إجمالي قيمة التوزيعات النقدية التي أقرتها مجالس إدارات 66 شركة مدرجة في أسواق الأسهم عن العام 2013، نحو 22.5 مليار درهم، منها 10.6 مليارات للمستثمرين الأفراد حملة الأسهم الحرة المتاحة للتداول، ونحو 11.9 مليار للحكومة وشركاتها التابعة والمستثمرين الاستراتيجيين ممن يتملكون 10 في المئة فأكثر من رأسمال الشركة.

وتوقع محللون ماليون إعادة استثمار الجزء الأكبر من الأرباح النقدية المخصصة للمستثمرين الأفراد من جديد في أسواق الأسهم المحلية خلال الفترة المقبلة، ما يجعلها المحفّز الأكبر لاستكمال الأسواق لمسارها الصاعد.

وقال وائل أبومحيسن مدير عام شركة الأنصاري للأوراق المالية، إن الجزء الأكبر من التوزيعات النقدية سيعاد من جديد للأسواق، الأمر الذي يشجع على استمرار النشاط الحالي، فضلاً عن التوقعات بارتفاع أحجام السيولة خلال الفترة المقبلة جراء هذه التوزيعات. وأضاف: «جرت العادة في مثل هذا التوقيت من العام أن تستقطب الأسواق جزءاً كبيراً من توزيعات أرباح الشركات، التي عادة ما تكون محفز النشاط خلال الربع الثاني من العام، ويتزامن معها بدء الشركات في الإعلان عن نتائجها الفصلية للربع الأول». الأمر نفسه، أكده قادي الغطيس مدير شركة بنك للدراسات المالية، مضيفاً أن التوزيعات النقدية تعتبر المحفز الوحيد في المرحلة الحالية قبل إعلان الشركات عن نتائجها المالية للربع الأول، علاوة على أن استحقاقات هذه التوزيعات تستمر حتى نهاية الربع الثاني من العام، ما يساهم في نشاط الأسواق. وأضاف أن التوزيعات النقدية تدعم الأسواق في احتواء موجات التصحيح، حيث تتوفر سيولة جديدة في الأسواق تدخل على مستويات أسعار مغرية.

ووفقا للنتائج المعلنة، نمت أرباح 72 شركة مدرجة في أسواق المال، وأعلنت عن نتائجها المالية بنسبة 20.8 في المئة خلال العام الماضي لتصل إلى 48.5 مليار درهم مقارنة مع 40.1 مليار درهم في العام 2012، وارتفعت نسبة نمو أرباحها خلال الربع الأخير من العام بنسبة 40.4 في المئة لتصل إلى 12.85 مليار درهم من 19.15 مليار درهم في الربع الأخير من العام 2012.

وأوضح تقرير لشركة الرمز للأوراق المالية عن التوزيعات النقدية لنحو 66 شركة، أن قطاع البنوك حافظ على صدارته كأكثر القطاعات سخاءً في توزيع الأرباح على المساهمين، وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية لنحو 16 بنكا حوالي 14.04 مليار درهم، تشكل نحو 62.5 في المئة من إجمالي التوزيعات المقررة للشركات الـ 66، منها 6.6 مليارات درهم لحملة الأسهم الحرة بما يعادل 47 في المئة من إجمالي التوزيعات. وبحسب النتائج المعلنة، ارتفعت الأرباح الصافية لنحو 19 بنكا خلال العام الماضي بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 27.8 مليار درهم، شكلت نحو 57.3 في المئة من إجمالي أرباح الشركات الـ 72 التي أعلنت بياناتها المالية، وبلغت قيمة أرباح القطاع المصرفي خلال الربع الأخير من العام الماضي حوالي 6.73 مليارات درهم بارتفاع نسبته 19 في المئة عن أرباح الفترة ذاتها من العام 2012 البالغة 5.65 مليارات درهم.

وأظهر التقرير أن بنك الخليج الأول جاء في مقدمة البنوك التي وزعت أكبر حجم من التوزيعات النقدية بقيمة 3.90 مليارات درهم بما يعادل 100 في المئة نقدا، فضلاً عن توزيع أسهم منحة بنسبة 30%.

وجاء بنك أبوظبي الوطني ثانيا في قطاع البنوك من حيث قيمة الأرباح النقدية الموزعة بنحو 1.7 مليار درهم، بما يعادل 40 في المئة من رأسمال البنك، يليه بنك أبوظبي التجاري بقيمة 1.5 مليار درهم بما يعادل 30 في المئة من رأس المال، وبنك الإمارات دبي الوطني 1.3 مليار درهم.

وحل قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية من حيث التوزيعات النقدية عن العام الماضي بقيمة 3.63 مليارات درهم، بواقع 2.76 مليار درهم لمؤسسة «اتصالات» و868.5 مليون درهم لشركة «دو». وحققت «اتصالات» أرباحا صافية خلال العام الماضي بقيمة 7.1 مليار درهم مقارنة مع 6.74 مليارات درهم، فيما بلغت أرباح «دو» نحو ملياري درهم من 1.97 مليار درهم في العام 2012.